

عدد خاص كوفيد-١٩: أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢٠



بارومتر الأعمال

٢٠٢١

العدد ٥٧



الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري



عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

التوجه الاستراتيجي للمركز

يرتكز التوجه الاستراتيجي للمركز على هدف أساسي وهو المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في مصر تقوم على أسس سليمة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويتناول المركز بالدراسة بشكل عام كل ما له علاقة بهذين البعدين. ويهتم بشكل خاص بدراسة كافة التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في مراحلها المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، سواء فيما يخص توازنات الاقتصاد الكلي أو أبعاد الاقتصاد الجزئي لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويحرص المركز على التناول المتكامل لأي موضوع، فيجمع بين الأبعاد التشريعية والمؤسسية والهيكلية وسياسات وآليات التنفيذ. ويعتمد المركز في أداء أنشطته المختلفة على فريق متميز من الباحثين؛ كما يستعين بالخبرات الخارجية المتخصصة سواء كانت محلية أو أجنبية، أفراداً أو مراكز، وفقاً للموضوعات قيد الدراسة.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس الأعمال المصري الأمريكي
نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق زكريا توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن
الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة
أمين الصندوق: علاء هاشم، رئيس مجلس الإدارة، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزرية، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة
حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

يضم المركز نخبة رفيعة المستوى من الاقتصاديين والباحثين والمحريين والإداريين الذين يتميزون بدرجة عالية من الكفاءة والخبرة. اقرأ المزيد عن فريق العمل في الرابط: <http://www.eces.org.eg/ar/Staff.aspx>

الإدارة التنفيذية

د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
ماجدة عوض الله - نائب المدير التنفيذي للشؤون المالية والإدارية

إدارة تكنولوجيا المعلومات

د. قدرى سيد - مدير تكنولوجيا المعلومات
إبراهيم الإمبابي - مسؤول نظم ومعلومات

إدارة الاتصالات الرقمية

وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية
محمد عبد الحكم - أخصائي اتصالات

الشؤون المالية والإدارية

محمد لهيطة - المدير المالي
أماني مدحت - مساعد تنفيذي
محمد عاطف - مساعد إداري

حسين محمد - مساعد
عمر موافى - مساعد
صبيح حسين - مساعد
وليد إبراهيم - مساعد
عمرو محمد - مساعد

إدارة البحوث

د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي
راما سعيد - اقتصادي أول
رشا سيف - اقتصادي أول
محمد حسني - اقتصادي
سلمى بهاء - اقتصادي
أحمد داوود - اقتصادي
حسين كمال - اقتصادي
مهند مهدي - باحث اقتصادي
فرح الرفاعي - باحث اقتصادي
رنا القناري - مساعد المدير التنفيذي

إدارة التحليل الإحصائي

خالد وحيد - رئيس إدارة التحليل الإحصائي
أحمد فتحي - مساعد بحوث
حسام خاطر - مساعد بحوث
محمد خاطر - مساعد بحوث

إدارة التحرير والترجمة

ياسر سليم - مدير التحرير
فاطمة الزهراء علي - محررة/ مترجمة أولى



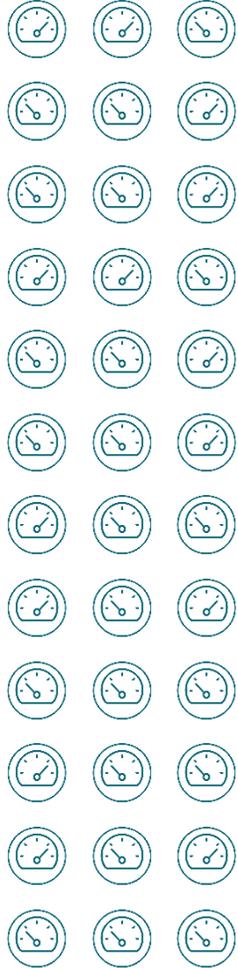
بارومتر الأعمال

٢٠٢١

العدد ٥٧

المحتويات

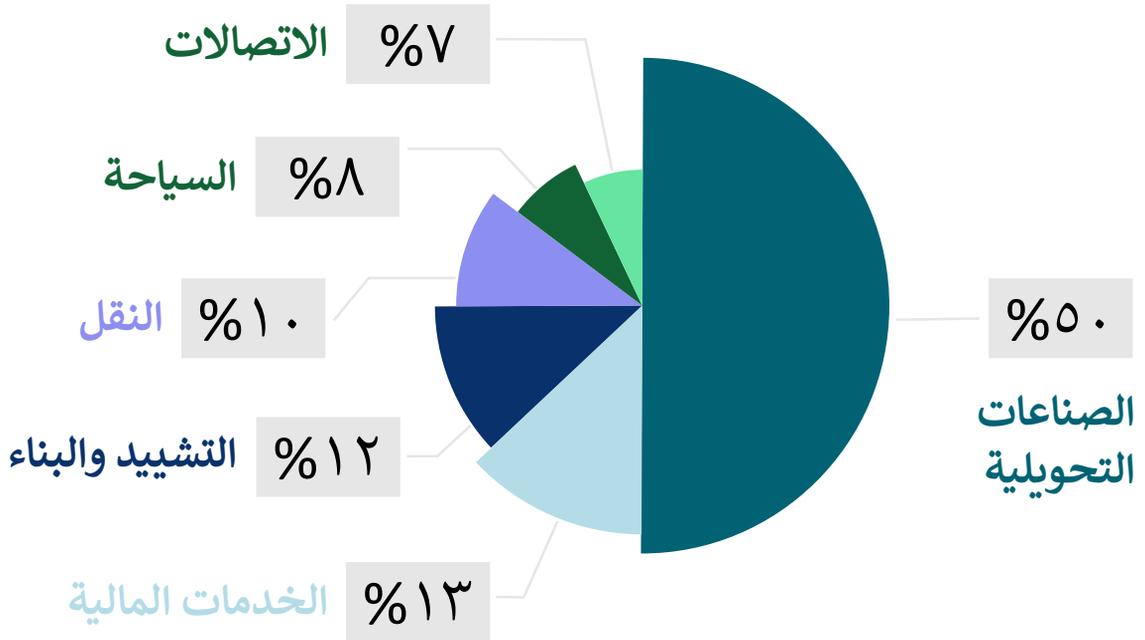
- ٥ نبذة عن بارومتر الأعمال
- ٦ المنهجية
- ٧ نظرة عامة على الاقتصاد الكلي
- ١١ مؤشر بارومتر الأعمال
- ١٢ تقييم الأداء السابق
- ١٤ استراتيجية الأعمال في المستقبل
- ١٦ المعوقات والتحديات التي واجهت قطاع الأعمال خلال فترة الأزمة
- ١٧ أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال فترة الأزمة
- ١٨ توقعات بالإجراءات الحكومية التي ينبغي للحكومة اتخاذها للحد من تراجع النشاط الاقتصادي
- ١٩ ملحق الجداول



نبذة عن بارومتر الأعمال

انطلاقاً من دور المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري من خلال متابعة وتقييم المؤشرات الكلية التي تصدرها الجهات المعنية في هذا الشأن، يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال، والذي يقدم تقييماً دورياً لأداء عينة من الشركات خلال الربع محل الدراسة. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن النمو الاقتصادي، ونتائج أعمال هذه الشركات من حيث الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور والتوظيف، والاستثمار، كما يلقي الضوء على توقعاتها لنفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

وقد قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الأعمال في عام ١٩٩٨. ويتناول هذا التقرير نتائج مسح لعينة تضم ١٢١ شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على القطاعات كما هو موضح في الشكل التالي، وممثلة لمختلف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة وفقاً لتعريف البنك المركزي الصادر في ٥ مارس ٢٠١٧.



يأتي هذا العدد من بارومتر الأعمال في ظل فترة استثنائية يخوض فيها العالم حرباً شرسة ضد فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ويهدف إلى استكشاف تأثير فيروس كورونا على مجتمع الأعمال؛ خاصة في ظل ما اتخذته الحكومة من إجراءات للتعامل مع الأزمة ولتخفيف التراجع في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي دفع المركز إلى إضافة سؤال جديد يستطلع رأي مجتمع الأعمال حيال هذه الإجراءات من وجهة نظره، وتوقعاته لإجراءات جديدة للحد من تراجع النشاط الاقتصادي خلال الفترة القادمة، بالإضافة إلى سؤال آخر بشأن المعوقات والتحديات التي واجهته خلال فترة الأزمة.

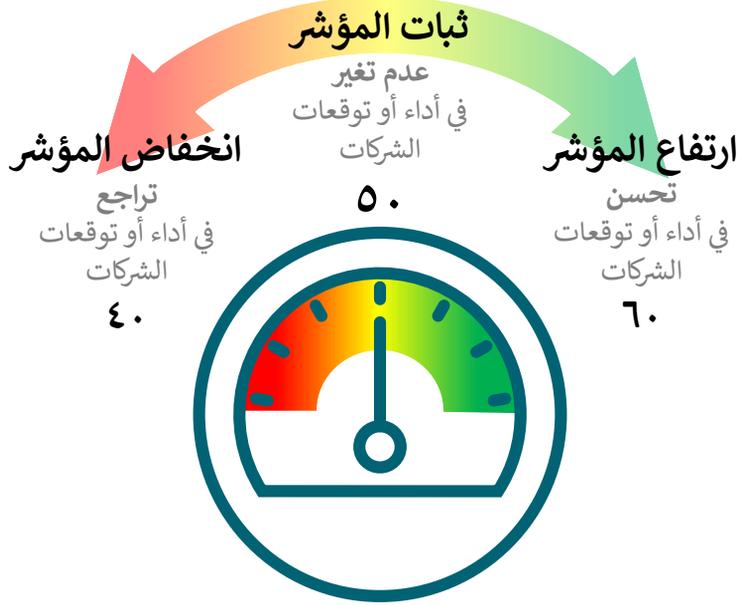
ويقدم البارومتر تقييماً لأداء شركات العينة ونتائج أعمالها خلال الربع الثاني (أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠) من العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ مع مقارنته بالربع الأول (يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠) من ذات العام المالي. كما يلخص توقعات هذه الشركات لأدائها خلال الربع الثالث (يناير - مارس ٢٠٢١).

المنهجية

يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان وهي:



ويتم حسابه مرة لتقييم الأداء ومرة أخرى لتحديد التوقعات لكل من قطاع الشركات الكبيرة وقطاع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة



حيث تمثل / نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشر الفرعي لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

ويساوي المؤشر ١٠٠ نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، وصفرا بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ ٥٠ نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين ٠ و ١٠٠ نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا المتغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلبي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

عرض نتائج التقرير عن الفترة (أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠) نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



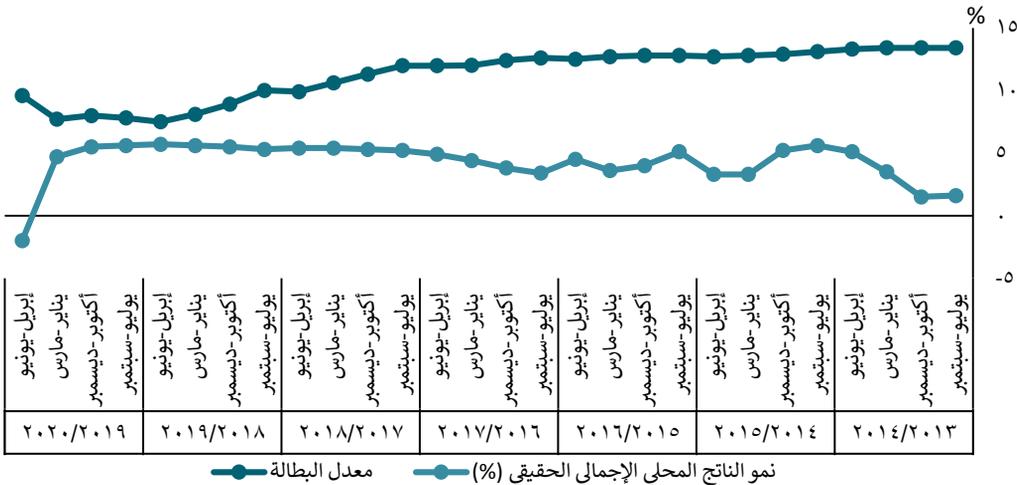
يلقي هذا الجزء نظرة عامة على التطورات الرئيسية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وكذلك أداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر (وفقاً لأحدث البيانات المتاحة).

ما زال عدم اليقين يسيطر على العالم في مواجهة جائحة كوفيد-١٩ والتي أصابت ما يزيد عن ١٠٠ مليون شخص وأودت بحياة أكثر من مليونين منذ بداية عام ٢٠٢٠. ورغم أن صدور الموافقات على عدد من اللقاحات والبدء الفعلي في توزيعها في العديد من دول العالم مع نهاية عام ٢٠٢٠ قد أدى إلى إحياء الأمل في مواجهة الجائحة، إلا أن موجات العدوى المتجددة وتحورات الفيروس التي أجبرت بعض الدول على الغلق مجدداً تزيد من عدم اليقين علاوة على المشاكل اللوجيستية المتعلقة بتوزيع اللقاحات وعدم التأكد من كفايتها لكافة سكان العالم خاصة النامي منه. وبخلاف الجائحة فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق يعد أحد التطورات السلبية التي تواجه الاقتصاد العالمي، وكلها اعتبارات تزيد من عدم اليقين حول آفاق الاقتصاد العالمي خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ (صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، يناير ٢٠٢١).

وبالرغم من عدم اليقين إلا أن التوقعات بحدوث انتعاش اقتصادي لا تزال سائدة؛ حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل النمو العالمي ٥.٥% في عام ٢٠٢١ مقابل تحقيق معدل نمو سالب بلغ -٣.٥% في عام ٢٠٢٠ نتيجة للجائحة. ويعكس هذا التعافي تطور اللقاحات ونجاح جهود احتواء الفيروس، وكذلك التدابير الإضافية على مستوى السياسات والتي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بنهاية ٢٠٢٠.

ويُتوقع أن تتباين قوة التعافي بين الاقتصادات وفقاً لحدة الأزمة الصحية والقدرة على الاستفادة من اللقاحات المتاحة، وكذلك مدى تأثير الهيكل الاقتصادي بالركود الذي تسببت فيه الجائحة في عام ٢٠٢٠ ودرجة الإنكشاف لانتقال التداعيات عبر الحدود، وأخيراً، مدى فعالية السياسات المتبعة للحد من تبعات الانكماش ولضمان تعاف مستدام.

أما على مستوى الاقتصاد المصري، فقد أدت جائحة كورونا إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣.٦% خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ بما يمثل تراجعاً بنحو ٣٦% عنه في العام السابق، مما يشير إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل سالب في حدود ١.٦% خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠؛ حيث تفاقمت تداعيات الأزمة على الاقتصاد المصري بكافة متغيراته نتيجة تشديد الإجراءات الاحترازية إلى حد الغلق عالمياً ومحلياً (الشكل ١-١).



الشكل
١-١
نمو الناتج
المحلي
الإجمالي
الحقيقي
ومعدل
البطالة

المصادر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وعلى مستوى مصادر النمو، أدت جائحة كورونا إلى تراجع مساهمة الاستثمار في الناتج بنحو ٢٦٨%؛ حيث حقق معدل مساهمة -٣.٧ نقطة خلال عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، كما تراجعت مساهمة صافي الصادرات إلا أنها ظلت موجبة؛ حيث ساهمت بنحو ٠.٨ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ مقابل ٢.٣ نقطة في العام المالي السابق وبالتالي ظل الطلب الاستهلاكي النهائي بشقيه الحكومي والخاص هو المصدر الرئيسي للنمو خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ (وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، نوفمبر ٢٠٢٠).

أما على جانب العرض، فقد ظلت قطاعات الخدمات وتحديدًا، الاتصالات والتشييد والبناء وقناة السويس تحقق معدلات نمو تفوق متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، بينما تأثرت قطاعات السياحة والصناعة التحويلية والاستخراجات سلبًا بشكل مباشر بانتشار الفيروس في العالم وكذلك في مصر (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يونيو ٢٠٢٠).

وانعكست تداعيات الأزمة على ارتفاع معدل البطالة خلال الربع الرابع والأخير من العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ ليبلغ نحو ٩.٦%؛ حيث أدت الأزمة إلى ارتفاع عدد المتعطلين خلال الربع المذكور إلى نحو ٢.٥ مليون عاطل بزيادة ٣٣٨ ألف عن الربع السابق وزيادة ٤٤٨ ألف عن العدد في الربع المناظر (الشكل ١-١).

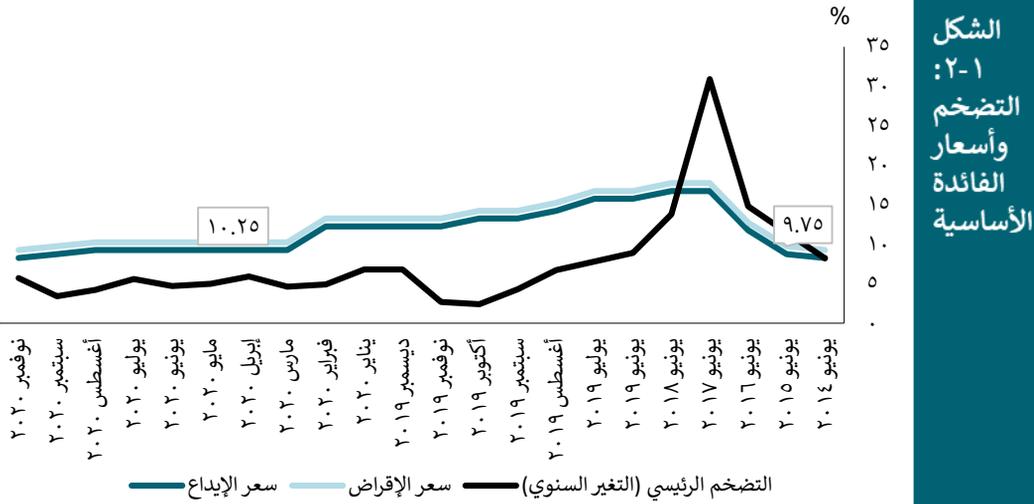
وتفاوت معدل البطالة من حيث النوع أو المؤهل العلمي أو الإقليم، وهو ما انعكسه خصائص المتعطلين خلال الفترة (إبريل- يونيو) من عام ٢٠٢٠؛ حيث لا يزال معدل بطالة الإناث (١٢.٦%) يفوق معدل بطالة الذكور (٨.٥%)، وكذلك ارتفاع معدل بطالة الشباب في الفئة العمرية ١٥- ٢٩ سنة والذي بلغ ١٧.٣% عن متوسط معدل البطالة الإجمالي. وعلى مستوى الأقاليم، شهدت المحافظات الحدودية أعلى معدل للبطالة؛ حيث بلغ ١٤.٦% مما يشير إلى بوادر تأثير الأزمة على الأنشطة الاقتصادية بها خاصة السياحية، يليها المحافظات الحضرية والتي بلغ معدل البطالة بها ١٣.٩% أي أعلى بنحو ٤.٤% عن مثيله في الربع المناظر. ووفقًا للحالة التعليمية للمتعطلين، سجلت فئة الحاصلين على مؤهل متوسط أعلى معدل للبطالة والذي بلغ ٢١% خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، وذلك بنسبة زيادة قدرها ٧% عن مثيله في الربع السابق، وهذا أمر منطقي نظرًا لانخفاض معدل النشاط الاقتصادي نتيجة الأزمة، يليها الحاصلون على مؤهل جامعي وفوق جامعي؛ حيث بلغ معدل البطالة بها ١٤%.

وأخيرًا، بشكل عام لم يحدث تغير كبير في طبيعة فرص العمل المولدة على مدى السنوات السابقة التي شهدت تراجعًا في معدل البطالة واستمر ذلك الوضع في توزيع المشتغلين خلال الربع محل الدراسة؛ حيث جاءت الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة والتشييد والبناء في مقدمة القطاعات الأكثر استيعابًا للعمالة بما يتجاوز نصف أعداد المشتغلين وهي قطاعات جاذبة للعمالة متدنية المهارات إلى حد كبير بالإضافة لكونها فرصًا غير مستدامة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

وعلى الجانب النقدي، في إطار مواجهة أزمة كورونا ومع اتجاه البنوك المركزية على مستوى العالم إلى تخفيض أسعار الفائدة، قام البنك المركزي المصري في مارس ٢٠٢٠ بخفض أسعار الفائدة بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس، ثم قام بإجراء تخفيض آخر في سبتمبر ٢٠٢٠ بواقع ٥٠ نقطة ليصبح معدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الائتمان والخصم ٨.٧٥%، و٩.٧٥%، و٩.٢٥% على التوالي، وساعد على اتخاذ هذا الإجراء تراجع معدل التضخم السنوي^١ والذي بلغ ٣.٤% خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٠، وهو ثاني أدنى معدل له خلال العام.

^١ تجدر الإشارة إلى تعدد أسباب تراجع معدل التضخم منذ سبتمبر ٢٠١٩، ومنها أسباب ترتبط بالمنهجية؛ حيث تم تغيير سنة الأساس لتصبح ٢٠١٦ وتحديث الأوزان النسبية من نتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٧ / ٢٠١٨، بالإضافة إلى استمرار تراجع أسعار السلع الغذائية خاصة مع توافر المعروض بعد تراجع الصادرات نسبيًا نتيجة للأزمة.

وعلى الرغم من ارتفاع المعدل السنوي للتضخم لنحو ٤.٥% خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠، إلا أنه لا يزال في الحدود التي تعكس احتواء الضغوط التضخمية، وفقا للجنة السياسة النقدية. لذا، قامت اللجنة بتخفيض أسعار الفائدة للمرة الثالثة في ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠ بواقع ٥٠ نقطة مئوية أخرى ليصبح معدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر الائتمان والخصم ٨.٢٥%، و ٩.٢٥%، و ٨.٧٥% على التوالي (الشكل ٢-١)، (البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، نوفمبر ٢٠٢٠).



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الأرقام القياسية للمستهلكين، أعداد مختلفة.

ونظريا، يُفترض أن يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة قدرة القطاع الخاص على الحصول على الائتمان، إلا أنه مازال نصيب القطاع الخاص من إجمالي الائتمان المحلي أقل من مستوياته قبل عام ٢٠١١. واستمرت مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص؛ حيث يستأثر القطاع الحكومي بنحو ثلثي الائتمان المحلي (البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة).

وعلى المستوى الخارجي، سجل ميزان المدفوعات عجزا بلغ ٨.٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل عجز كلي بلغ ١٠.٢٥ خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ وهو ما يمثل ٨٤ ضعف العجز الكلي للعام السابق. ويرجع هذا العجز بالأساس إلى تراجع فائض حساب المعاملات الرأسمالية والمالية، بالإضافة إلى زيادة عجز حساب المعاملات الجارية. ونقدم فيما يلي توضيحا موجزا لأهم التطورات التي شهدتها البنود الرئيسية لميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩:

١. حساب المعاملات الجارية:

سجل حساب المعاملات الجارية عجزا بلغ ١١.٢ مليار دولار بمعدل زيادة ٣% عن مثيله في العام السابق. وترجع الزيادة في العجز إلى تراجع فائض الميزان الخدمي، وارتفاع عجز ميزان الاستثمار. وقد حد من ارتفاع عجز حساب المعاملات الجارية تحسن العجز في الميزان التجاري غير البترولي وارتفاع التحويلات الجارية. وفيما يلي توضيح لهذه البنود:

- تراجع فائض الميزان الخدمي بنحو ٣١.٢% ليلبلغ ٩ مليار دولار نتيجة تراجع الإيرادات السياحية كتداعيات مباشرة للأزمة بنحو ٧٣% لتسجل ٢.٧ مليار دولار مقابل ٩.٩ مليار دولار في العام السابق.

- على الرغم من تراجع الأسعار العالمية للبترول خلال النصف الثاني من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلا أن الميزان التجاري البترولي سجل عجزا بلغ ٤٢١ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل فائض قدره ٨.١ مليون دولار، ويرجع ذلك لتراجع حصيلة الصادرات البترولية بنحو ٣.١ مليار دولار.



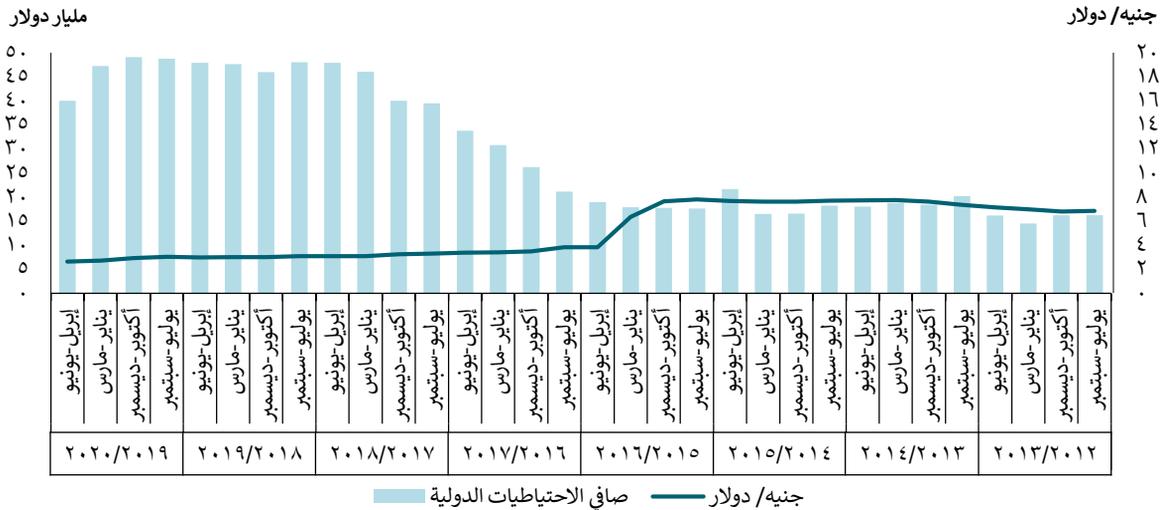
- ارتفع عجز ميزان الاستثمار بمقدار ٣٤٤.٤ مليون دولار ليسجل ١١.٤ مليار دولار كنتيجة أساسية لارتفاع الفوائد المدفوعة عن الدين الخارجي.
 - تحسن أداء الميزان التجاري؛ حيث تراجع العجز به بنحو ٥% ليسجل ٣٦ مليار دولار؛ ويرجع ذلك لارتفاع الصادرات السلعية غير البترولية.
 - ارتفعت التحويلات الجارية بنحو ١٠% لتسجل ٢٧.٧ مليار دولار كنتيجة أساسية لاستمرار ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج منذ بداية تحرير سعر الصرف على الرغم من الاضطراب الذي شهده الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة نتيجة للأزمة.
٢. حساب المعاملات الرأسمالية والمالية:

تراجع صافي فائض حساب المعاملات الرأسمالية والمالية بمقدار النصف تقريبا ليسجل ٥.٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠. ويرجع ذلك إلى:

أ) تحول الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر لتسجل صافي تدفق للخارج بلغ ٧.٣ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل تدفق للداخل بلغ ٤.٢ مليار دولار، وذلك نظرا لما سببته أزمة كورونا من تخارج حاد لتدفقات رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة ومنها السوق المصري.

ب) أسفر ارتفاع عدم اليقين المرتبط بالأزمة عن تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٩.٥% ليبلغ ٧.٥ مليار دولار وهذا التراجع شهدته الاستثمارات الأجنبية سواء في قطاع البترول أو في القطاعات غير البترولية.

أدت أزمة كورونا إلى تراجع واضطراب بعض مصادر النقد الأجنبي لمصر، وتحديدًا الإيرادات السياحية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي نفس الوقت اضطراب البنك المركزي للسحب من الاحتياطي لسداد التزامات مصر الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية ولضمان تغطية احتياجات السوق المصري من الواردات الاستراتيجية، وكذلك تغطية تراجع الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية الأجنبية في مصر مما أسفر عن تراجع صافي الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي بنحو ١٥% ليبلغ ٣٧ مليار دولار في الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل ٤٣.٧ مليار دولار خلال الربع الثالث من نفس العام. وساعد الاستقرار النسبي لإجمالي مصادر مصر من النقد الأجنبي خاصة من إيرادات قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج على احتفاظ الجنيه بأدائه مقابل الدولار؛ فبالرغم من أن الأزمة في بدايتها أدت إلى تراجع طفيف في سعر الصرف أمام الدولار (١٥.٨ جنيها للدولار) خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ ويمثل ذلك تراجعًا بنحو ١% عن قيمته في الربع السابق، إلا أن هذا التراجع هو بمثابة ارتفاع في سعر الصرف أمام الدولار بنحو ٧% عن قيمته في الربع المناظر (الشكل ٣-١).



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

مؤشر بارومتر الأعمال

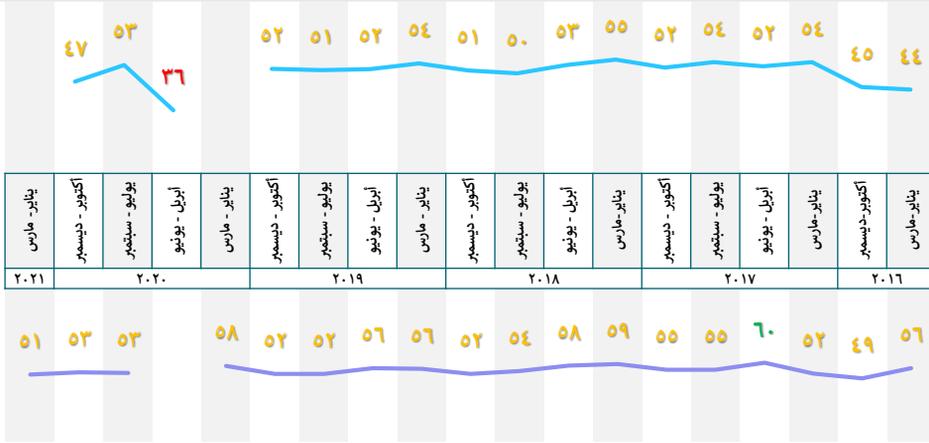
تراجع مؤشر أداء الأعمال مع بداية ظهور الموجة الثانية لفيروس كورونا، وتوقعات متفائلة خلال الربع القادم

تعاطمت مخاوف مجتمع الأعمال مع بداية ظهور الموجة الثانية من فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث شهد مؤشر أداء الأعمال تراجعاً خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر-ديسمبر ٢٠٢٠) ليسجل ٤٧ نقطة مقابل ٥٣ نقطة في الربع السابق، ولكن جاء تراجعه أقل حدة عنه خلال فترة الموجة الأولى للفيروس؛ حيث سجل المؤشر خلال الربع (إبريل-يونيو ٢٠٢٠) ٣٦ نقطة (الشكل ٢-١)، بينما أظهرت نتائج الاستبيان توقعات إيجابية بصورة طفيفة للشركات خلال الربع القادم (يناير-مارس ٢٠٢١)؛ حيث بلغت قيمة المؤشر ٥١ نقطة، وهو أداء أقل تفاؤلاً من الربع السابق وأعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة (الشكل ٢-٢).

تقييم الأداء



التوقعات



مؤشر بارومتر الأعمال

الشكل ١-٢: تقييم الأداء

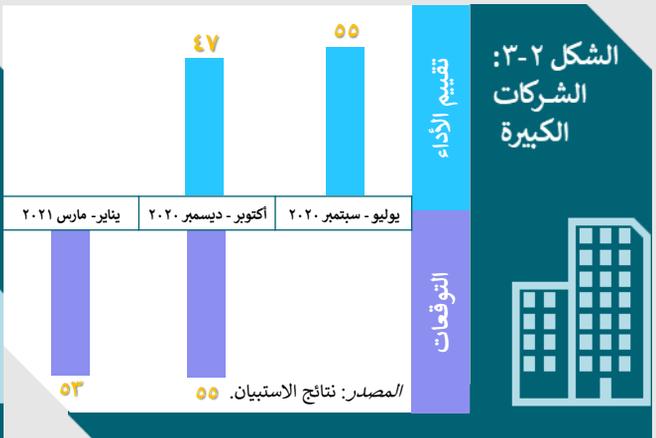
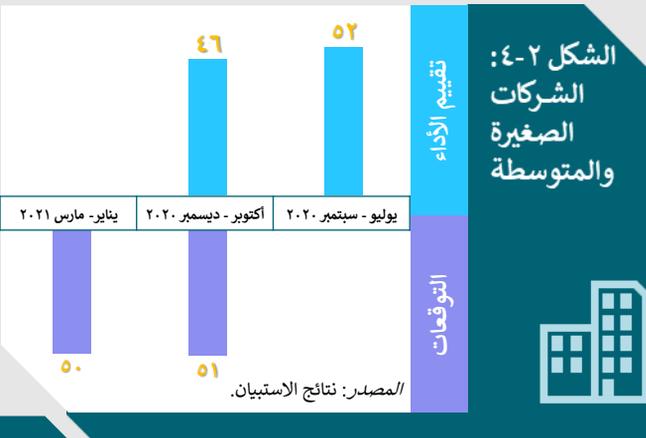
الشكل ٢-٢: التوقعات

المصدر: نتائج الاستبيان.

* البيانات الخاصة بالفترات (إبريل - يونيو، ويوليو - سبتمبر ٢٠١٦، ويناير - مارس ٢٠٢٠) غير متاحة.

وعلى مستوى أحجام الشركات، أظهرت نتائج الاستبيان خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠) قيمة متدنية لأداء الشركات بمختلف أحجامها مقارنة بالربع السابق (يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠)؛ حيث سجل مؤشر أداء الشركات الكبيرة ٤٧ نقطة مقابل ٥٥ نقطة في الربع السابق، كما سجل مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة ٤٦ نقطة في الربع محل الدراسة مقابل ٥٢ نقطة في الربع السابق (الشكلان ٢-٣، ٢-٤) ويُعزى ذلك لتأثير الموجة الثانية من فيروس كورونا على الشركات بكافة أحجامها.

وعلى الرغم من استمرار عدم اليقين المرتبط بالفيروس، إلا أنه لم يمنع مجتمع الأعمال من التفاؤل في توقعاته للربع القادم (يناير-مارس ٢٠٢١)، وإن كان التفاؤل أقل بالنسبة للشركات الصغيرة مقارنة بالكبيرة. فقد أظهرت النتائج ارتفاعاً في مؤشر توقعات الشركات الكبيرة للربع القادم (يناير-مارس ٢٠٢٠)، ليسجل ٥٣ نقطة، بينما أظهرت ثبات توقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة عند ٥٠ نقطة (الشكلان ٢-٣، ٢-٤).



تقييم الأداء السابق

أ. تراجع مؤشر الصادرات للشركات الكبيرة، وتراجع كافة مؤشرات النشاط الاقتصادي للشركات الصغيرة والمتوسطة

أفادت الشركات الكبيرة بثبات أدائها خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر-ديسمبر ٢٠٢٠) بالنسبة لكل من الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية مقارنة بالربع (يوليو - سبتمبر) من العام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠؛ حيث حقق المؤشران ٥٠ نقطة وهو الحد الفاصل بين النمو والانخفاض. كما أظهرت النتائج انخفاض الصادرات إلى أدنى مستوى لها لتسجل ٣٦ نقطة في الربع محل الدراسة نتيجة الإغلاق الكامل للعديد من الأسواق العالمية في مواجهة الموجة الثانية من فيروس كورونا. الأمر الذي أدى إلى زيادة توجه الشركات الكبيرة للسوق المحلي، مما أدى إلى ارتفاع مؤشر المبيعات المحلية ليسجل ارتفاعا بقيمة ٦ نقاط، وإن كان شهد تراجعاً مقارنة بالربع السابق. وعلى عكس أداء الشركات الكبيرة، جاءت نتائج الشركات الصغيرة والمتوسطة متدنية لكافة مؤشرات النشاط الاقتصادي، وربما يُعزى ذلك لتراجع الطلب نسبياً مع ظهور الموجة الثانية من الفيروس وكذلك لعدم قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تحمل ارتفاع تكاليف الإنتاج وتوقف بعض سلاسل الإمداد العالمية للمواد الخام خاصة وأن هذه الشركات لم تكن قد استعادت عافيتها بالكامل من آثار الموجة الأولى (الشكلان ١-٣، و٢-٣).

الشكل ١-٣: الشركات الكبيرة	مستوى النشاط الاقتصادي - تقييم الأداء		الشكل ٢-٣: الشركات الصغيرة والمتوسطة
٧٠	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	الإنتاج	٦٥
٥٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠		٣٥
٧٠	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	المبيعات المحلية	٦٤
٥٦	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠		٤٥
٦٥	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	الصادرات	٥٨
٣٧	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠		٢٠
٥٦	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	استغلال الطاقة الإنتاجية	٥٠
٥٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠		١٤
٤٧	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	المخزون السلعي*	٤٧
٤٤	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠		٥٥

المصدر: نتائج الاستبيان.
* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

وعلى المستوى القطاعي، كما يتضح من الجدول (١م)، أشارت نتائج الاستبيان إلى تحسن كل من قطاعي الاتصالات والخدمات المالية؛ حيث سجل قطاع الاتصالات أفضل أداء خلال الربع محل الدراسة ويرجع ذلك لارتفاع استخدام تقنيات العمل عن بعد مما ساهم في زيادة الطلب على خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويليه قطاع الخدمات المالية الذي بدأ يشهد تفاقلاً نتيجة عودة تدفقات رؤوس الأموال من المستثمرين العرب والأجانب للاستثمار في البورصة، بينما تأثرت باقي القطاعات سلباً نتيجة الموجة الثانية من فيروس كورونا؛ حيث تراجع مؤشر قطاع الصناعات التحويلية نتيجة عدم توافر المواد الخام وارتفاع أسعارها نتيجة الاضطرابات التي شهدتها بعض سلاسل التوريد مع الموجة الثانية. كما شهد مؤشر قطاع التشييد والبناء تراجعاً، ربما يُعزى لقرارات الحكومة بوقف البناء في مناطق محددة ووضع ضوابط جديدة وفقاً لقانون البناء الموحد والاشتراطات الخاصة بالقانون. كما شهد قطاع النقل تراجعاً في الأداء خلال الربع محل الدراسة نظراً لتوقف حركة التجارة، وارتفاع أعباء الرسوم الحكومية للقطاع. وأخيراً، ظل قطاع السياحة يسجل أكبر التراجعات نتيجة الموجة الثانية لفيروس كورونا وما أدت إليه من إغلاق دول الاتحاد الأوروبي مرة أخرى، والتي تعد أكبر مصدر للسياحة في مصر.

ب. ارتفاع أسعار المدخلات أدى إلى ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية

أظهرت نتائج تقييم الأداء ارتفاعاً في أسعار المدخلات للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء نظراً لما تسببت فيه الموجة الثانية من فيروس كورونا من اضطراب في سلاسل التوريد العالمية، وكذلك لعدم انتظام حركة استيراد مستلزمات الإنتاج والخامات وبيع إجراءات التخليص الجمركي مما أدى إلى قيام الموردين برفع أسعار المواد الخام الموجودة لديهم خلال الربع محل الدراسة، وانعكس ذلك على ارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات؛ والذي سجل ارتفاعاً بمقدار ٥ نقاط بالنسبة للشركات الكبيرة، ونقطتين بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالربع السابق. كما أظهرت النتائج ثبات مؤشر الأجور لكافة أحجام الشركات (الشكلان ٣-٣ و ٣-٤).

الشكل ٣-٤: الشركات الصغيرة والمتوسطة	مستوى النشاط الاقتصادي - تقييم الأداء				الشكل ٣-٣: الشركات الكبيرة
٤٩	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	أسعار المنتجات النهائية	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	٥٠	
٥١	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠		أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٥٥	
٣٢	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	أسعار المدخلات**	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	٣٩	
٣٥	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠		أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٣٥	
٥٣	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	الأجور	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	٥٠	
٥٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠		أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٥٠	

المصدر: نتائج الاستبيان.

** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

ج. تحسن طفيف في مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة وانخفاضه للشركات الصغيرة، وانخفاض مؤشر التشغيل للشركات بكافة أحجامها

أظهرت النتائج استمرار ارتفاع مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة عن المستوى المحايد وإن كان قد تراجع بمقدار نقطة واحدة عن الربع السابق (يوليو-سبتمبر ٢٠٢٠)، وانخفاضه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من جهود الحكومة لتحفيز الاستثمار في ظل هذه الظروف الصعبة للحد من تراجع النشاط الاقتصادي، ومن هذه الجهود تخفيض سعر الفائدة وتأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء وتأجيل سداد الضرائب والتأمينات، وكذلك تقديم حزمة جديدة من التيسيرات الداعمة للقطاعات المتضررة كالسياحة والصناعة، بينما لا يزال التراجع في مؤشر التشغيل مستمراً للشركات بكافة أحجامها؛ حيث سجل ٤٦ نقطة للشركات الكبيرة، و٤٥ نقطة للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع محل الدراسة (الشكلان ٥-٣ و ٥-٦).

الشكل ٥-٣: الشركات الكبيرة	مستوى النشاط الاقتصادي - تقييم الأداء				الشكل ٥-٣: الشركات الصغيرة والمتوسطة
٥٢	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	الاستثمار	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	٥٠	
٥١	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠		أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٤٩	
٤٥	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	التشغيل	يوليو - سبتمبر ٢٠٢٠	٤٨	
٤٦	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠		أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٤٥	

المصدر: نتائج الاستبيان.



استراتيجية الأعمال في المستقبل

أ. توقعات بتحسين مستوى النشاط الاقتصادي للشركات الكبيرة خلافا للشركات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من شراسة الموجة الثانية من فيروس كورونا المستجد، إلا أن ذلك لم يمنع مجتمع الأعمال من التفاؤل حيال الربع القادم (يناير - مارس ٢٠٢١) وتوقعه حدوث تحسن في الظروف الاقتصادية خلال الفترة القادمة. وجاءت توقعات الشركات الكبيرة متفائلة بشأن كافة المتغيرات الاقتصادية من إنتاج ومبيعات وصادرات، مما يعكس توقعات بحدوث انتعاش في الطلب المحلي والخارجي (الشكلان ٤-١، و٤-٢)، في حين تراجعت توقعات الشركات لمستوى استغلال الطاقة الإنتاجية مقارنة بالربع السابق وهو ما يمكن أن يُعزى إلى تخوف العمالة من تداعيات الموجة الثانية خلال الربع القادم (يناير-مارس ٢٠٢١). ويأتي ذلك خلافا لكافة مؤشرات الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تبلغ قيمها أقل من ٥٠ نقطة فيما عدا مؤشر الصادرات والذي سجل ٥٨ نقطة.

الشكل ٤-٢: الشركات الصغيرة والمتوسطة		مستوى النشاط الاقتصادي - التوقعات		الشكل ٤-١: الشركات الكبيرة	
٥٧	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	الإنتاج 	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٦٦	٥٦
٤٨	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١		
٥٧	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	المبيعات المحلية 	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٦٩	٥٧
٤٨	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١		
٥٣	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	الصادرات 	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٧٠	٥٨
٥٨	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١		
٥٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	استغلال الطاقة الإنتاجية 	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٥٣	٤٨
٤٨	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١		
٤٦	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	المخزون السلعي* 	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٥٠	٤٤
٤٨	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١		

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

وعلى المستوى القطاعي، كما يتضح من الجدول (٢م)، جاءت التوقعات للربع القادم إيجابية بوجه عام لكافة القطاعات فيما عدا قطاعي السياحة والنقل، حيث أظهرت النتائج تفاؤلاً مجتمع الأعمال خلال الربع القادم لكل من قطاع الخدمات المالية يليه قطاع الاتصالات ثم قطاع التشييد والبناء يليه قطاع الصناعات التحويلية، ويمكن إرجاع ذلك إلى الجهود الحكومية في مساندة القطاعات المختلفة. وأظهرت النتائج عدم تفاؤل قطاع النقل وهو ما يُعزى إلى ارتفاع تكاليف الشحن، كما أظهرت عدم تفاؤل قطاع السياحة نظراً للمستجدات المرتبطة بالفيروس من موجات وسلالات جديدة وما يتبعها من إجراءات قد تصل لحد الإغلاق مجدداً مما يجعل عودة السياحة لحركتها الطبيعية أمراً في غاية الصعوبة.



ب. توقعات بارتفاع أسعار المدخلات وأسعار المنتجات للشركات الكبيرة والصغيرة، وارتفاع ملحوظ في مؤشر الأجور

تتوقع الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة استمرار الارتفاع في أسعار المدخلات، وربما يُعزى ذلك إلى عدم اليقين بانتظام سلاسل التوريد على المدى القريب. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات، حيث إن قيمة المؤشر تجاوزت ٥٠ نقطة لكافة أحجام الشركات. كما أظهرت النتائج توقعات بارتفاع مؤشر الأجور للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة وهو ما يمكن إرجاعه إلى الزيادة السنوية للمرتبات مع بداية العام الجديد (الشكلان ٤-٣، ٤-٤).

الشكل ٤-٣: الشركات الكبيرة		مستوى النشاط الاقتصادي - التوقعات		الشكل ٤-٤: الشركات الصغيرة والمتوسطة	
٤٨	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	أسعار المنتجات النهائية	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٥٢	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠
٥٦	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	٥٢	يناير - مارس ٢٠٢١
٤٩	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	أسعار المدخلات**	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٤٩	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠
٣٩	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	٤٣	يناير - مارس ٢٠٢١
٥٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	الأجور	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٥٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠
٧٧	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	٥٧	يناير - مارس ٢٠٢١

المصدر: نتائج الاستبيان.
** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.



ج. توقعات بثبات مؤشر الاستثمار للشركات الصغيرة والمتوسطة وانخفاضه بصورة طفيفة للشركات الكبيرة، وانخفاض مؤشر التشغيل للشركات من كافة الأحجام

تشير توقعات الشركات الكبيرة إلى انخفاض طفيف في مؤشر الاستثمار خلال الربع القادم (يناير-مارس ٢٠٢١) ليسجل ٤٩ نقطة مقابل ٥٠ نقطة للربع السابق، وثباته للشركات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يعكس عدم اليقين لدى مجتمع الأعمال حيال تطورات فيروس كورونا. وانعكست توقعات الاستثمار على انخفاض مستويات التشغيل بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة مما يتطلب توجيه السياسات لدعم الشركات القائمة حتى تتمكن من الاحتفاظ بالعمالة، ومزيداً من الحوافز لحثها على التوسع والاستثمار وبالتالي خلق فرص العمل (الشكلان ٥-٤ و ٥-٦).

الشكل ٥-٤: الشركات الكبيرة		مستوى النشاط الاقتصادي - التوقعات		الشكل ٥-٦: الشركات الصغيرة والمتوسطة	
٥٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	الاستثمار	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٥٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠
٤٩	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	٥٠	يناير - مارس ٢٠٢١
٥٠	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	التشغيل	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠	٥١	أكتوبر - ديسمبر ٢٠٢٠
٤٩	يناير - مارس ٢٠٢١		يناير - مارس ٢٠٢١	٤٨	يناير - مارس ٢٠٢١

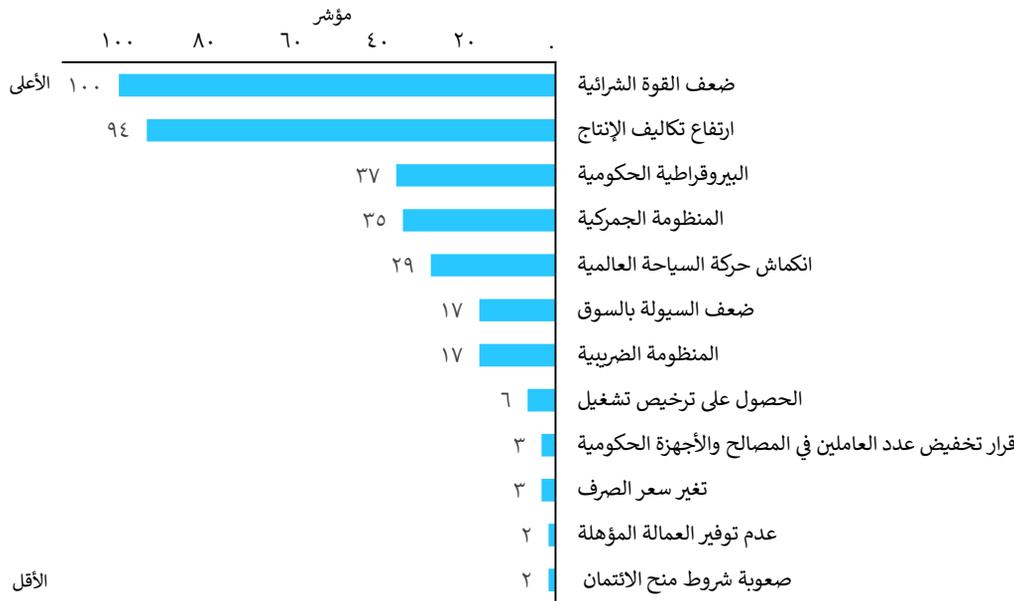
المصدر: نتائج الاستبيان.



المعوقات والتحديات التي واجهت قطاع الأعمال

أشد المعوقات: ضعف القوة الشرائية، وارتفاع تكاليف الإنتاج

يوضح الشكل ٥ المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة. وجاء ضعف القوة الشرائية كأشد المعوقات التي شهدتها شركات العينة خلال الربع محل الدراسة، يليه ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يتطلب دراسة تفصيلية لتأثير الارتفاعات المتتالية لأسعار الكهرباء والمياه والغاز وكذلك تكلفة استيراد المدخلات والمستلزمات وغيرها على الأنشطة الاقتصادية خاصة في ظل تأثر هذه الأنشطة سلبا بالأزمة حتى الآن والخروج بحلول غير تقليدية قد تخفض تكاليف الإنتاج ومنها على سبيل المثال الشراء المجمع لمستلزمات الإنتاج خاصة للشركات الصغيرة، كما يؤكد على ضرورة دفع الجهود في اتجاه الإصلاحات الهيكلية التي ستعكس على تخفيض تكلفة المعاملات والتي تمثل جزءا من تكاليف الإنتاج علاوة على أنها ستؤدي لتحسين بيئة الأعمال أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب.



الشكل ٥:

مؤشر
مطبوع
لشدة
المعوقات

تقييم الأداء

المصدر: نتائج الاستبيان.

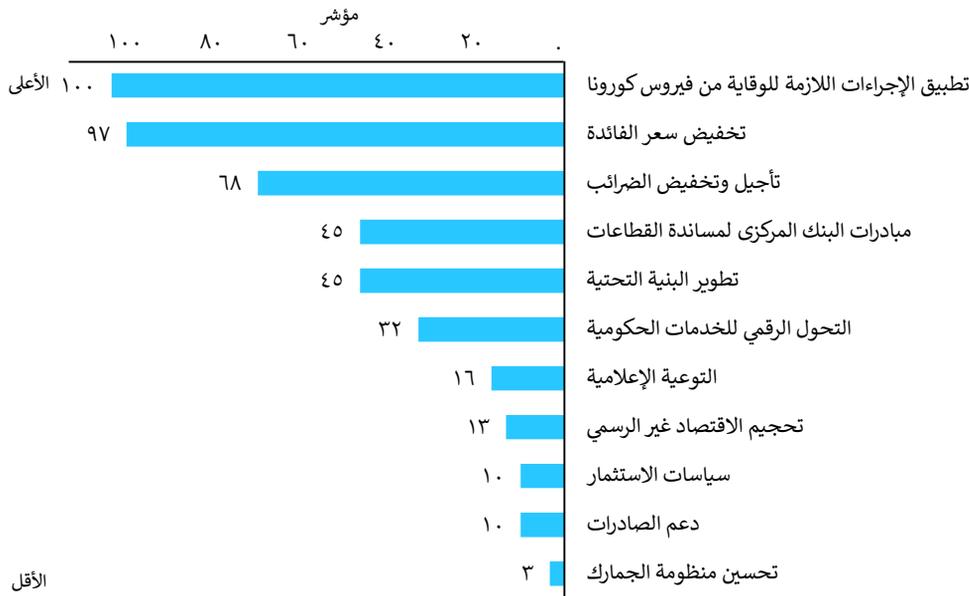


الأقل

أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة

تطبيق الإجراءات اللازمة للوقاية من فيروس كورونا، تخفيض سعر الفائدة، تأجيل وتخفيض الضرائب، مبادرات البنك المركزي لمساندة القطاعات

كما يتبين من الشكل ٦، أشاد مجتمع الأعمال بالإجراءات الحكومية للحد من انتشار فيروس كورونا، وبقرار البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة على الإيداع والاقراض، كما أشاد بقرار تأجيل وتخفيض الضرائب لدعم القطاع الخاص في مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كورونا. وأشادت الشركات بمبادرات البنك المركزي لدعم القطاعات المختلفة والتي أسهمت في التخفيف من التأثير السلبي للوباء على الشركات.



المصدر: نتائج الاستبيان.

الشكل ٦:
إجراءات
الحكومة
(مؤشر
مطبع
للإجراءات)

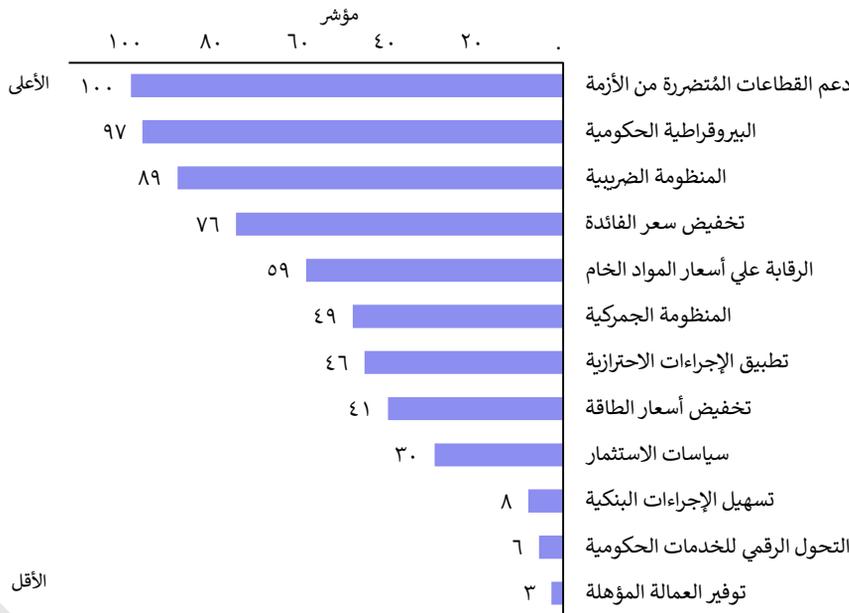
تقييم الأداء



توقعات بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها للحد من تراجع النشاط الاقتصادي

الأولوية: دعم القطاعات المتضررة من الأزمة، الحد من البيروقراطية الحكومية، إصلاح المنظومة الضريبية، تخفيض سعر الفائدة

كما يتبين من الشكل ٧، اقترحت الشركات مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها خلال الموجة الثانية من الأزمة. وتصدر دعم القطاعات المتضررة من الأزمة هذه الإجراءات، يليه حل مشكلات البيروقراطية وعدم سهولة الإجراءات الحكومية، ثم إصلاح المنظومة الضريبية ومزيد من تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستثمار.



التوقعات

الشكل ٧:
توقعات
بالإجراءات
التي ينبغي
العمل عليها
(مؤشر
مطبع
لأهمية
الأولويات)

المصدر: نتائج الاستبيان.



ملحق الجداول

جدول ١م : نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ٢٠٢٠)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التعميد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر
النشاط الاقتصادي	أعلى	٥٧	أعلى	٥٧	أعلى	٣٩	أعلى	٣٣	أعلى	٤٥	أعلى	٤٥
الإنتاج	أعلى	٥٧	أعلى	٥٧	أعلى	٣٩	أعلى	٣٣	أعلى	٤٥	أعلى	٤٥
المبيعات المحطة	أعلى	٥٧	أعلى	٥٧	أعلى	٣٩	أعلى	٣٣	أعلى	٤٥	أعلى	٤٥
الصادرات	أعلى	٥٧	أعلى	٥٧	أعلى	٣٩	أعلى	٣٣	أعلى	٤٥	أعلى	٤٥
المخزون	أعلى	٥٧	أعلى	٥٧	أعلى	٣٩	أعلى	٣٣	أعلى	٤٥	أعلى	٤٥
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	أعلى	٥٧	أعلى	٥٧	أعلى	٣٩	أعلى	٣٣	أعلى	٤٥	أعلى	٤٥
أسعار المنتجات النهائية	أعلى	٥٧	أعلى	٥٧	أعلى	٣٩	أعلى	٣٣	أعلى	٤٥	أعلى	٤٥
أسعار المدخلات الوسيطة	أعلى	٥٧	أعلى	٥٧	أعلى	٣٩	أعلى	٣٣	أعلى	٤٥	أعلى	٤٥
مستوى الأجور	أعلى	٥٧	أعلى	٥٧	أعلى	٣٩	أعلى	٣٣	أعلى	٤٥	أعلى	٤٥
المدخلات الأساسية	أعلى	٥٧	أعلى	٥٧	أعلى	٣٩	أعلى	٣٣	أعلى	٤٥	أعلى	٤٥
الاستثمار	أعلى	٥٧	أعلى	٥٧	أعلى	٣٩	أعلى	٣٣	أعلى	٤٥	أعلى	٤٥
التشغيل	أعلى	٥٧	أعلى	٥٧	أعلى	٣٩	أعلى	٣٣	أعلى	٤٥	أعلى	٤٥

جدول ٢م : نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير - فبراير - مارس ٢٠٢١)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التعميد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر	نسبة مئوية	مؤشر
النشاط الاقتصادي	أعلى	٥١	أعلى	٥٤	أعلى	٤٦	أعلى	٤٤	أعلى	٥١	أعلى	٥٠
الإنتاج	أعلى	٥١	أعلى	٥٤	أعلى	٤٦	أعلى	٤٤	أعلى	٥١	أعلى	٥٠
المبيعات المحطة	أعلى	٥١	أعلى	٥٤	أعلى	٤٦	أعلى	٤٤	أعلى	٥١	أعلى	٥٠
الصادرات	أعلى	٥١	أعلى	٥٤	أعلى	٤٦	أعلى	٤٤	أعلى	٥١	أعلى	٥٠
المخزون	أعلى	٥١	أعلى	٥٤	أعلى	٤٦	أعلى	٤٤	أعلى	٥١	أعلى	٥٠
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	أعلى	٥١	أعلى	٥٤	أعلى	٤٦	أعلى	٤٤	أعلى	٥١	أعلى	٥٠
أسعار المنتجات النهائية	أعلى	٥١	أعلى	٥٤	أعلى	٤٦	أعلى	٤٤	أعلى	٥١	أعلى	٥٠
أسعار المدخلات الوسيطة	أعلى	٥١	أعلى	٥٤	أعلى	٤٦	أعلى	٤٤	أعلى	٥١	أعلى	٥٠
مستوى الأجور	أعلى	٥١	أعلى	٥٤	أعلى	٤٦	أعلى	٤٤	أعلى	٥١	أعلى	٥٠
المدخلات الأساسية	أعلى	٥١	أعلى	٥٤	أعلى	٤٦	أعلى	٤٤	أعلى	٥١	أعلى	٥٠
الاستثمار	أعلى	٥١	أعلى	٥٤	أعلى	٤٦	أعلى	٤٤	أعلى	٥١	أعلى	٥٠
التشغيل	أعلى	٥١	أعلى	٥٤	أعلى	٤٦	أعلى	٤٤	أعلى	٥١	أعلى	٥٠

١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
٢ مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. الاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق

ملحق الجداول

الجدول م٣: نتائج الاستبيان - ملخص الأداء السابق لكافة الشركات (وفقا لحجمها)
(أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ٢٠٢٠)^١

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر ^٢
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي							
الإنتاج	٣١	٢٨	٤٢	٤٦	٣٥	٣٥	٥٠
المبيعات المحلية	٣١	٢١	٤٨	٤٣	٤٥	٣٢	٥٦
الصادرات	٢٧	٣٣	٤٠	٤٥	٢٠	٥٣	٣٧
المخزون	٢٥	٣٨	٣٨	٥٥	١٤	٣٦	٤٤
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٧	٧٠	٢٣	٤٥	١٤	٧٣	٥٠
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	١٧	٧٠	١٢	٥١	٢٢	٧٤	٥٥
أسعار المدخلات الوسيطة	٤٩	٤٩	٣	٣٥	٤٧	٥٣	٣٥
مستوى الأجور	٦	٨٨	٦	٥٠	٤	٩١	٥٠
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	١	٩٦	٣	٤٩	٩	٨٧	٥١
التشغيل	٣	٧٨	١٩	٤٥	٤	٧٨	٤٦

الجدول م٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقا لحجمها)
(يناير - فبراير - مارس ٢٠٢١)^١

المتغير	الشركات الصغيرة والمتوسطة			الشركات الكبيرة			مؤشر ^٢
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل	
النشاط الاقتصادي							
الإنتاج	٢٠	٥٢	٢٨	٤٨	٣٩	٣٩	٥٦
المبيعات المحلية	٢٢	٤٩	٢٩	٤٨	٤١	٣٦	٥٧
الصادرات	٢٧	٧٣	٠	٥٨	٤٣	٣٦	٥٨
المخزون	١٥	٧٥	٩	٤٨	٤٥	٢٣	٤٤
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١	٩٠	٩	٤٨	٠	٩١	٤٨
الأسعار							
أسعار المنتجات النهائية	١٠	٨٧	٣	٥٢	٢٦	٧٠	٥٦
أسعار المدخلات الوسيطة	٢٥	٧٥	٠	٤٣	٣٥	٦٥	٣٩
مستوى الأجور	٢٨	٦٨	٤	٥٧	٦٤	٣٢	٧٢
المدخلات الأساسية							
الاستثمار	١	٩٨	١	٥٠	٠	٩٥	٤٩
التشغيل	٣	٨٨	٩	٤٨	٠	٩٥	٤٩

١ تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
٢ مساو للمنتج البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر أنظر الملحق.